دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات

دراسة ميدانية – بنك فيصل الإسلامي السوداني

إعداد:

أبوبكر عثمان محمد عثمان

أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة شندي - كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال

E-mail: abubakerosman4458@gmail.com

إشراقة مهدي محمد عدلان

أستاذ المحاسبة المساعد- جامعة شندي - كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال

E-mail: Eshragamahdi77@yahoo.com

المستخلص

تناول البحث دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، وتتجسد مشكلة البحث في إن ضعف نظام الرقابة الداخلية في إطار حوكمة الشركات يخلق مناخاً غير مناسب يعيق المسئولين داخل الشركة في القيام بمسؤولياتهم والتي بدورها تمثل عائق لتطبيق نظام الحوكمة في البنوك السودانية. ويمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي: ما مدي مساهمة الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات؟

وهدف البحث إلي إبراز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف على مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية، التعرف على مفهوم ومقومات الحوكمة، عكس مدي مساهمة الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، التوصل إلي نتائج مدعمة إحصائياً عن موضوع البحث.

توصـــل البحث إلي عدد من النتائج أهمها: أن نظام الرقابة الداخلية المطبق ســـاهم في ضـــمان الحوكمة الفعالة ويوفر معلومات كافية وعادلة ومتكاملة، علاوة على ذلك يوفر مخططاً تنظيمياً يتوافق مع وظائف البنك. وخرج البحث بعدد من التوصـيات أهمها إصـدار دليل لمعايير حوكمة الشـركات والزام البنوك السـودانية وشـركات المسـاهمة العامة ومكاتب المراجعة للعمل بها.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، الإفصاح، الشفافية، الرقابة الداخلية.

Abstract

The study dealt with the role of internal control in activating corporate governance. The problem of study is that the weak internal control system within the framework of corporate governance creates an inappropriate environment that hinders officials within the company in the performance of their responsibilities. Which in turn represent an impediment to the implementation of the governance system in the Sudanese banks that can be formulated in the following question: What is the contribution of internal control in the activation of corporate governance? The study aimed to highlight the aspects through which the concept and importance of internal control can be identified, to identify the concept and components of governance, and reflect the extent of the contribution of internal control in activating corporate governance. The study has reached a number of results, the most important of which are: The internal control system applied in the bank contributed to ensure effective governance and provides sufficient, fair, and integrated information, moreover provides an Organizational chart consistent with the functions of the bank. The study came out with a number of recommendations, the most important of which are: Issuing a guide to corporate governance standards and binding Sudanese banks, public shareholding companies, and audit offices to work on them.

Keywords:

Internal Control, Disclosure, Transparency, Corporate Governance

المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

تمهيد

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظاماً لضبط تحقيق الأهداف المسطرة، ومع تطور حجم المشاريع الاقتصادية زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية حيث يتمتع نظام المعلومات بخاصيتي السلامة والمصداقية من خلال فرض الأدوات الرقابية فنبعت الحاجة إلي رقابة دائمة وخاصةً إذا تعلق الأمر بالمؤسسات المالية والتي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي.

نتيجة لظهور قضايا الفشل والغش في التقارير المالية التي لازمت كبرى الشركات وما صاحب ذلك من انهيارات مالية، أدت إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات بشكل واسع يتلافى الفشل المالي والإداري والاقتصادي في الوحدات الاقتصادية. يعد مصطلح حوكمة الشركات من المصطلحات التي انتشرت على المستوى العالمي والإقليمي.

تساهم الرقابة الداخلية في الحفاظ على أموال المساهمين وكل الأطراف ذات العلاقة أو الصلة بالمنشأة لما تقدمة من إجراءات وخطوات احترازية قبل وقوع الأخطاء والمخالفات ونستعرض في هذه الدراسة مدي مساهمة الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في إن ضعف نظام الرقابة الداخلية في إطار حوكمة الشركات يخلق مناخاً غير مناسب يعيق المسئولين داخل الشركة في القيام بمسؤولياتهم والتي بدورها تمثل عائق لتطبيق نظام الحوكمة في البنوك السودانية.

ويمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدي مساهمة الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات؟

أهمية البحث

تكسب الدراسة أهميتها من خلال إيضاح الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات في ظل بيئة تنافسية شديدة تسعي كل منشأة أو مؤسسة إلي تحقيق أفضل أداء لها والذي يكفل لها السمعة الطيبة في بيئتها ويمكنها من الاستمرار في نشاطها. أهمية الدور الذي تلعبه قواعد الحوكمة في استعادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في مصداقية ودقة ما تقدمه القوائم المالية من معلومات وحاجة شركات المساهمة العامة إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتدعيم موقفها التنافسي في أسواق المال (المحلية والعالمية). تمثل الدراسة امتداد للدراسات والبحوث التي دارت حول تفعيل دور حوكمة الشركات.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلي تحقيق الآتي:

1. التعرف على مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية
2. التعرف على مفهوم ومقومات الحوكمة.
3. عكس مدي مساهمة الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات.
4. التوصل إلي نتائج مدعمة إحصائياً عن موضوع الدراسة

فرضية البحث

تقوم الدراسة على اختبار الفرضية الآتية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات.

حدود البحث:

الحدود المكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني

الحدود الزمانية: 2019م

الحدود الموضوعية: الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات.

الحدود البشرية: الموظفين بالأقسام المختلفة ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحثان على جمع البيانات من المصادر التالية:

مصادر أولية: الاستبانة

مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والدوريات والمجلات العلمية والرسائل العلمية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المناهج التالية: المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والكتب والمراجع، والمنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض، والمنهج الوصفي التحليلي لاستخدام الطرق الإحصائية مثل الجداول والتكرارات والنسب المئوية، واختبار مربع كاي لتحديد اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وكذلك استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات.

ثانياً: الدراسات السابقة

(1) دراسة أوشي (2008)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تفعيل بعض الجوانب المرتبطة بالرقابة والمراجعة الداخلية في القطاع المصرفي السوداني الذي يعاني في أداء دوره وفقاً للأساليب العلمية، فتقارير الرقابة والمراجعة الداخلية تركز على الجانب المحاسبي.

هدفت الدراسة إلي دراسة الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصارف، بالإضافة إلي تقويم عناصر السلوك الإنساني في الرقابة والمراجعة الداخلية على القطاع المصرفي السوداني.

تمثلت أهم نتائج الدراسة أن وجود نظام فعال وكفؤ للمراجعة الداخلية يسهل مراقبة الأعمال أول بأول. المصارف السودانية تتمتع بنظام مراجعة ورقابة ذات كفاءة وفاعلية. السلوك الإنساني يؤثر في مستوي كفاءة وفاعلية الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصارف.

أهم التوصيات فقد تمثلت في ضرورة أن يتم عرض جميع القرارات التي تصدرها الإدارة العليا إلي مكتب المراجعة الداخلية لدراستها وإبداء الملاحظة. وتحسين أوضاع المراجعين الداخليين من حيث الحوافز والترقيات والمرتبات حتى لا تكون مهنة غير مرغوب فيها، والاهتمام بتدريبهم وتأهيلهم لزيادة خبراتهم.

تختلف هذه الدارسة عن دراسة الباحثان في أنها ركزت على أساليب وأدوات الرقابة الداخلية التي تساعد على كفاءة وفاعلية الرقابة والمراجعة الداخلية في المصارف وهي بذلك تركز على العوامل التي تؤثر بالإيجاب على الرقابة والمراجعة الداخلية، وتركز الدراسة الحالية على دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات.

(2) دراسة الرشيدي (2010)

تدور مشكلة الدراسة حول التساؤلات الآتية:

1. ما مدي فاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية؟
2. ما مدي فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية؟
3. ما مدي فاعلية نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية؟
4. ما مدي التزام نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية بمعايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها؟
5. ما المعوقات التي تحد من فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية؟

هدفت الدراسة إلي تحقيق وبيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي للبنوك التجارية الكويتية. وعرض وتحليل مدي توفر عناصر الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية. تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية من حيث عناصرها الأساسية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة هي أن نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية تتسم وبشكل عام بمستوي متوسط من الفاعلية. وذلك بمكوناتها الثلاثة: الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والمالية ونظم الضبط الداخلي. كما إن التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها بشكل عام متوسط.

خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن تقوم الإدارة التنفيذية للبنوك التجارية الكويتية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها. ضرورة الاستفادة من نتائج التغذية العكسية عن مخرجات أنظمة الرقابة الداخلية.

تختلف هذه الدارسة عن دراسة الباحثان في أنها ركزت على تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، وتركز الدراسة الحالية على دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات.

(3) دراسة سيد أحمد(2017م)

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية: هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية؟ وهل تؤثر معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات؟ وهل تؤثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية؟ وهل مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية؟ وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين معايير المراجعة وجودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على تأثير معايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات، ودراسة أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، ومعرفة دور مبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: هنالك علاقة طردية بين معايير المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات، غياب الرقابة على آليات حوكمة الشركات ونقص الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام مديريْ المراجعة الداخلية في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية والعمل على متابعة التطورات التي تطرأ على معايير المراجعة الداخلية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، وتركز الدراسة الحالية على دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة حيث إن نظام الرقابة الداخلية يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة.

أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة الداخلية بأنها" مراجعة الإدارة لنفسها فيما أصدرته من قرارات متى ما استبان لها الفساد"(عبد العال،2004م) وكذلك عرفت بأنها "أسلوب وطريق هام للتأثير على سلوك الأفراد وذلك إما باستخدامها كأداة لإثارة حوافزهم الذاتية وإقناعهم بالهدف والمعايير المطلوب منهم تحقيقها وكذلك لاستعمالهم نحو التعاون مع الإدارة، كأداة لتصيد الأخطاء وتوقيع الجزاءات أو مضاعفة الأعباء دون مقابل"(عبد الله ، 1981م)

وتم تعريفها بأنها "مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية"(شتيوي، 1990م)

كما عرفت بأنها "عملية للتأكيد من أن الأهداف التنظيمية والإدارية تحققت على أكمل وجه وبالتالي فهي تتعلق بطرق جعل الأشياء تنفذ كما هو مخطط"(Leon, 1998)

وعرفها معيار التدقيق الدولي رقم 315 بأنها "عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشاة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بان الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها"(الزنيبات، 2010م)

من المعرف إن هنالك مدرستين للرقابة والإشراف على إدارة الشركة هما: (خوري، دت)

المدرسة الأولي: تدعو إلي تشكيل مجلس إشرافي مستقل أو لجنة رقابة مستقلة تنتخب من المساهمين وتقوم بالرقابة بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة هذا بجانب مجلس الإدارة المنتخب من المساهمين، وهذه المدرسة متبعة في بعض دول العالم مثل ألمانيا.

المدرسة الثانية: تدعو إلي تشكيل مجلس أدارة واحد يشمل أعضاء مستقلين بجانب الأعضاء التنفيذيين في المجلس، وهذه الآلية هي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ثانياً: مقومات نظام الرقابة الداخلية

يجمع الباحثان على أنه لابد من توفر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة الداخلية الفعال:

1. هيكل تنظيمي إداري: ويراعي في وضعه تسلسل الاختصاصات، وتوضيح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسئوليات لهذه الإدارات بدقة تامة. والهيكل التنظيمي لابد من وجوده خاصة في المشروعات الكبيرة التي يتعذر على إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي بل ولابد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولي إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسئوليات معينة ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التنظيم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني، وفي المستقبل يجب أن تحقق الخطة التنظيمية (الهيكل التنظيمي) استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي تحتفظ بالأصول والتي تجري فيها المحاسبة عن العمليات والأصول. ويقصد باستقلال الإدارات هنا ألا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل أي شخص آخر حتى لا يحدث أي تلاعب في السجلات يكون من

الصعوبة اكتشافه. وعندما يتحقق استقلال الوظائف الذي أشرنا إليه ينبغي تحديد المسئوليات وذلك عن طريق دليل مطبوع يكون مرشداً لجميع المختصين، حتى لا يحدث تضارب أو تداخل أو تكرار للاختصاصات.(أمين ، 1992م)

2. نظام محاسبي سليم: والذي يجب أن يتميز بأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتسم بالوضوح والثبات، وأن يشمل مجموعة مستنديه محددة للدورات المستندية، وجود مجموعة دفترية تناسب حجم وطبيعة عمل المنشأة، أن يعتمد على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية تاريخية وجارية ومتوقعة، أن يكون سهلاً وخالياً من التعقيدات، وأن يتماشى مع الهيكل التنظيمي.(متولي، 2006م)

3. نظام مستندي دقيق: والذي يجب أن يتميز بأنه يقوم على التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسئوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات في الوقت المناسب، تحديد عدد الصور المناسبة لكل عملية مستنديه، ومنع ازدواج المستندات حتى يتسنى اتخاذ القرارات السليمة.(يوسف،2013م)

4. نظام تكاليف مناسب: والذي يجب أن يتميز بالتبويب السليم لعناصر التكاليف، التحديد السليم لطريقة قياس التكلفة، التحديد الواضح لدلالة التكاليف، والتحديد السليم للفترة التكلفية، إتباع أسس مناسبة وعادلة لتوزيع التكاليف الغير مباشرة مع إيجاد معدلات تحميل مناسبة، وإتباع النظرية العلمية المناسبة لتحديد تكلفة المنتجات، واستخدام المعايير للرقابة على التكاليف، وأن يرتبط بالخطة التنظيمية لسهولة تطبيق مبدأ محاسبة المسئولية.

5. نظام فعال للحوافز: والذي يجب أن يكون عادلاً ليحقق القناعة لدي العاملين، وأن يكون مبسطاً ليراعي مقدرة العامل، وأن يراعي فورية الدفع بعد الانتهاء من العمل حتى تحقق فكرة الربط بين الحافز والإنتاجية، أن يكون ثابت حتى لا يفقد العاملون الثقة فيه، أن تكون معاييره ممكنة التحقيق في ظل ظروف المنشأة، وأن ينمي الوعي الرقابي لدي العاملون.(متولي ، 2006م)

هذه المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية السليم، وهي تختلف من مشروع لآخر حيث لا يمكن توافرها إلا في المشروعات الكبيرة التي تمتلك الإمكانيات المادية والتي يتوفر فيها عدد كبير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل بالشكل المثالي.

ثالثاً: أنواع الرقابة الداخلية

تنقسم الرقابة الداخلية إلي الأنواع التالية:

1. الرقابة الإدارية :

وتتمثل في الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وتعتد الرقابة الإدارية في سبيل تحقيق هدفها إلي وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسة الوقت وتقارير الأداء والرقابة على الجودة والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وكلها تتعلق بطريقة مباشرة بالسجلات والدفاتر لمحاسبية.(أمين ، 1992م)

2. الرقابة المحاسبية :

وهي الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلي اختيار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ودرجة الاعتماد عليها، وتضم الرقابة المحاسبية وسائل متعددة أهمها: إتباع نظرية القيد المزدوج في إثبات العمليات بالدفاتر وذلك بعد اعتماد مستند القيد من موظف مسئول، استخدام موازين المراجعة الشهرية أو الربع سنوية، استخدام نظام المصادقات من العملاء والدائنين وغير هم ممن لهم علاقات بالمنشأة، وجود نظام مستندي سليم

يضمن تدفق البيانات والمستندات بين الإدارات المختصة، إتباع المراجعة الداخلية لما هو مثبت بالدفاتر بصفة دورية.(حسن، 2002م)

3. الضبط الداخلي :

ويضم وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلي حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع كل موظف إلي مراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العملية، كما يعتمد أيضاً على تحديد الاختصاصات والمسئوليات.(نور ، 1992م)، أي لا ينفرد شخص بعمل متكامل يوفر له فرص الغش والتزوير والاختلاس وتطبيق عملية الجرد المفاجئ ونقل الموظف أو ترقيته إلي وظيفة أخري بحيث لا يعتمد لفترة طويلة في أداء عمل معين، ومن الضروري أن يكون هنالك توقيعين على الشيك الصادر من المنشأة.(عامر ، 1990م)

رابعاً: أهداف الرقابة الداخلية

يمكن حصر أهداف الرقابة الداخلية في الآتي:(متولي، 2006م)

1. حماية أصول المنشاة.
2. التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لأمان الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي خطط مستقبلاً.
3. المحافظة على مستوي الأداء الجاري واكتشاف أيه انحرافات عن هذا المستوي.
4. الكشف عن أيه اتجاهات للتغيير المفاجئ في سير العمل أو في مستوي الأداء بما ينعكس على التكاليف.
5. الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.
6. زيادة الكفاية الإنتاجية للمنشأة.
7. وضع نظام للسلطات والمسئوليات وتحديد الاختصاصات.
8. حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
9. التدريب والعلاقات الإنسانية.
10. تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل.

خامساً: أدوات الرقابة الداخلية

هنالك عدة أساليب وأدوات يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية وهي:(الواردات ، 2006م)

1. الموازنات التخطيطية: نظراً لأن الموازنات التخطيطية تحتوي على تقديرات كمية ومالية لكافة العمليات المتوقع حدوثها خلال فترة زمنية قادمة فهي بذلك تحتوي على الأهداف المنتظر تحقيقها وبالتالي فهي تصلح كوسيلة للرقابة الإدارية حيث تقارن الأرقام الفعلية مع الأرقام المستهدفة ويتم الوقوف على الفروق بينهما وتقصي أسبابها وتحديد المسئولين عنها وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقصور وعلاجها.
2. الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية: وهي احدي وسائل عرض المعلومات على الإدارة، فقد يتم عرض تطور إنجازات المنشأة عن عدة فترات سابقة في شكل بياني عن الأعمدة مثلاً أو منحني يمثل تطور الكميات المنتجة والمباع منها للسوق المحلي والمصدر منها مثلاً، أو في جداول إحصائية يظهر بيانات مجمعة ومقارنة ...الخ
3. تقارير الكفاية الدورية: والتي يتم رفعها للإدارة على فترات دورية متضمنة مجموعة من البيانات التاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مع أرقام مستهدفة، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن الحكم على كفاءة الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

4. دراسات الحركة والزمن: وهي احدي وسائل الرقابة الإدارية التي تهدف إلي تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق الدراسة العلمية (التجريبية) لكافة الخطوات والحركات اللازمة للإنتاج بهدف تحديد الخطوات والحركات المثلي للأداء والعمل على استبعاد غير الضروري وبالتالي استنفاذ القدر الأدنى من الموارد البشرية وتحقيق أقل زمن ممكن.

5. البرامج التدريبية للعمال والموظفين: والتي تهدف إلي رفع الكفاءة في أداء العاملين وذلك عن طريق إمدادهم بكل ما هو جديد ومستحدث من المعلومات الملائمة من حين لآخر.

6. الرقابة على الجودة: وذلك عن طريق عمليات الرقابة الإحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة.

لكي تقوم الرقابة الداخلية بدورها بفعالية وكفاءة ضرورة توافر التصميم الملائم للنظام الرقابي بما يتلاءم مع طبيعة نشاط المنظمة، ويحقق التكامل مع التنظيم بالإضافة إلى الاقتصادية في الأداء، ذلك أن مراعاة هذه المبادئ تتطلب دراسة كافة الأنشطة التي تمارسها المنظمة، وعلاقتها بالأهداف الرئيسة المرجوة، وتحديد النتائج والأضرار المترتبة على الانحرافات في ممارستها.

المبحث الثاني

مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات

يعد مصطلح حوكمة الشركات من المصطلحات التي انتشرت على المستوى العالمي والإقليمي وقد اختلف في ترجمتها بين ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة، أو الإدارة الحكيمة، أو حوكمة الشركات كما أن الحوكمة قد تعني الرقابة أو السيطرة وتعني "عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وهي كلمة مشتقة من الحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية"(بسيوني ، 2005م)

وكذلك تعرف بأنها "مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تتضمن كل من الانضباط (Discipline) والشفافية (Transparency) والعدالة (Fairness) وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية"(علي ،2008م)

وعُرفت أيضاً أنها "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى حيث تهتدي بها إدارة الشركة لتنظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح حملة الأسهم"(فوزي ،2001م)

بناءً على ذلك نرى أن مفهوم حوكمة الشركات جاء استمراراً للبحث المتواصل عن تعزيز أداء الشركات، ومنها على سبيل المثال نظرية المنشأة، ونظرية الوكالة، والفصل بين الملكية والإدارة، وهياكل الملكية وتمويل المنشآت، وعلاقة الإدارة بالمساهمين وأصحاب المصالح وغيرها من النظريات. ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة (الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح) ، ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات.

ثانياً: أهمية حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات أساساً جيداً للاستقامة والصحة الأخلاقية وتظهر أهميتها فيما يلي:(المطيري ، 2004م)

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو استمراره بالقضاء عليه.
2. تحقيق وضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءاً بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
3. تحقيق السلامة والصحة وضمان عدم وجود أية أخطاء عمديه أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ والقصور، بل جعل كل شيء في إتمامه العام صالحا.
4. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح أو باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل أخلاقي عاجل.
5. تحقيق الاستفادة القصوى والفعّالية في نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنجاز.
6. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام نظام الحماية الوقائية الذي لمنع حدوث الأخطاء، وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدث.
7. تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين وخاصة أنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعها لأي ضغط من جانب مجلس الإدارة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

ثالثاً: أهداف حوكمة الشركات:

برزت حوكمة الشركات ضرورة عملية لمواجهة الخلل الذي أصاب الهياكل التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة وما صاحبها من ظهور مشاكل تتعلق بالفساد وعدم الشفافية في المعلومات وسوء الإدارة. ويمكن تلخيص أهم أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية:(الجمال ، 2014م)

1. ضمان الشفافية والإفصاح وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. ضمان تطبيق معايير محاسبية سليمة لمنع الفساد وسوء الإدارة.
3. توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.
4. ضمان وجود قوانين وتشريعات وإجراءات واضحة ودقيقة تبين كيفية وتوقيت إجراء خصخصة الشركات.
5. تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل.
6. ضمان الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.
7. تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قراراته التنافسية ومساعدته في الحصول على التمويل.
8. الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل.
9. وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن محاسبة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصالح.
10. مراعاة مصالح العمل والعاملين وتوزيع الصلاحيات والمسئوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.

رابعاً: مبادئ حوكمة الشركات:

يعتمد التطبيق السليم لحوكمة الشركات الالتزام بالمبادئ التالية:

1. مبدأ ضمان وجود أساس فعَّال لحوكمة الشركات: يؤكد هذا المبدأ ضرورة أن يعمل إطار الحوكمة على زيادة مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والرقابية والتنفيذية. ومن أهم ما تضمنه هذا المبدأ المتطلبات التالية:(سولفان وآخرون ،2003م)

أ. أن يتم تطوير إطار عام للحوكمة بهدف أن يكون ذا أثر على الأداء الاقتصادي الكلى، ونزاهة السوق، والدوافع التي تخلقها للمشاركين بالسوق والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.

ب. أن تنسجم المتطلبات القانونية والرقابة التي تؤثر على ممارسة الحوكمة داخل التشريع مع قواعد القانون والشفافية وإمكانية التطبيق.

ج. أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الأجهزة الإدارية المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.

د. ينبغي أن تمتلك السلطات التنفيذية والإشرافية الصلاحيات والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وموضوعي، كما يجب أن تكون قراراتها شفافة وواضحة ويتم الإفصاح عنها في وقتها المحدد.

2. مبدأ حقوق المساهمين: أي حفظ حقوق المساهمين ويشمل ذلك ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على عائد من الأرباح، مراجعة القوائم المالية، حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والحصول على معلومات كافية ومتكاملة في الوقت المناسب عن كل ما يختص بأمور الشركة.(أبوبكر ، 2005م)

3. مبدأ المعاملة العادلة لجميع المساهمين: أي المساواة في التعامل بين كل المساهمين وجهتهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، حيث تسعى الحوكمة في جميع إجراءاتها إلى تحقيق

المعاملة العادلة لجميع المساهمين صغارهم وكبارهم، الوطنيين والأجانب بدون أية محاولات للتمييز أو الإجحاف وانتهاك الحقوق.

4. مبدأ دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة: يشمل ذلك الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المحددة وتشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح ، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعَّالة في الرقابة على الشركة إضافة إلى توضيح مسؤوليات وصلاحيات وأدوار أصحاب المصالح.

5. مبدأ الإفصاح والشفافية: من أهم مبادئ الحوكمة العمل على ضمان الشفافية في جميع المعاملات الخاصة بالشركات، ويتطلب ذلك التأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية والمهنية المتعارف عليها في كل المسائل المادية التي تتعلق بالشركة، خاصة المكافآت والتعويضات للمديرين والعقود والخطط المهمة، والوضع المالي والأداء والملكية والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين.

6. مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة: تهتم الحوكمة بتوضيح أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة في الشركة، وضبط علاقات مجلس الإدارة بحملة الأسهم من جهة، وبالإدارات التنفيذية من جهة أخرى، وتشمل تلك المسؤوليات هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية وضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعَّالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة وضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم.(آل خليفة ،2005م)

خامساً: آليات حوكمة الشركات

يمكن تقسم آليات حوكمة الشركات إلى:(علام ، 2009م)

1/ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب التي تتم داخل الشركة للرقابة والإشراف على الأفعال والممارسات التي تتخذها الإدارة للحفاظ على مصداقية القوائم المالية للشركة وتتضمن العناصر التالية:

أ- مجلس الإدارة: وهم يمثلون المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح. ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ب- الحوافز الإدارية: من الوظائف الرئيسية لمجلس الإدارة تحديد مكافآت ومرتبات الإدارة ومراعاة التناسب بين مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومصالح المساهمين في الأجل الطويل.

ج- هيكل رأس المال (هيكل الملكية):يؤثر هيكل ملكية الشركات على تحقيق المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات. ويوجد نوعان رئيسيان من هياكل ملكية الشركات وهما:

الملكية المركزة: ويقصد بها أن تكون الملكية أو السيطرة على رأس مال أسهم الشركة مركزة في عدد صغير من الأفراد أو العائلات، المديرين، التنفيذيين، الشركات، البنوك والمؤسسات الحكومية.

الملكية المشتتة: ويقصد بها توزيع ملكية الشركة على عدد كبير من الملاك، كل منهم يمتلك عدداً محدوداً من أسهم رأس مال الشركة.

د- القانون الأساسي واللائحة الداخلية: يوضح القانون الأساسي علاقات الشركة داخلياً بين أقسامها المختلفة وعلاقات الشركة بالأطراف الخارجية ذات المصلحة، بينما توضح اللائحة الداخلية سير الإجراءات داخل الشركة.

هـ – الآليات الداخلية للرقابة: أن يكون لدى الشركة نظام متكامل للرقابة الداخلية يتم تصميمه ووضعه بواسطة إدارة الشركة أو بالحصول على معاونة خارجية، وذلك التعامل مع المخاطر والتحقق من تنفيذ رسالة الشركة بكفاءة، إضافة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح وحماية موارد الشركة من الخسارة وسوء الاستخدام.

2/ الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: هي مجموعة من القواعد والإجراءات والعناصر التي تنتمي إلى مجالات مختلفة، وتعمل معاً باتجاه واحد لضبط ومتابعة أداء إدارة الشركة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، والتقرير المالي والإفصاح للأطراف الخارجية ذات المصلحة.

وتتضمن ما يلي:

أ- الهيئات القانونية والمالية والمحاسبية.

ب- القوانين والتشريعات المطبقة.

ج- الأسواق (سوق منتجات الشركة، سوق رأس المال، سوق المال).

د- الجهات الخارجية للإشراف والرقابة.

هـ- المعلومات التي يوفرها سوق رأس المال وتحليلها.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

أولاً: أداة البحث:

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع البحث وأراء عدد من المحكمين وذلك لتحديد عبارات الاستبانة، تم توجيهها إلى عينة تتكون من (150) فرد من الموظفين ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث وللتحقق من فرضيته تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- المتوسط المرجح
- الانحراف المعياري
- مربع كاي لاختبار فرضية البحث.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for Social Science (SPSS)والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج MicrosoftOfficeExcel2007 في عمليات الرسم البياني.

ثالثاً: تحليل البيانات

1.تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة (سنة)	أقل من 30	30 –40	41 –50	51 -60	أكثر من 60	المجموع
التكرار	46	47	38	17	2	150
النسبة %	30.7	31.3	25.3	11.3	1.3	100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (1) أن عينة البحث قد تراوحت أعمارهم من 30-40 سنة بنسبة (31.3%) ،ونسبة(30.7%) أعمارهم أقل من30 سنة، ونسبة (25.3%) أعمارهم 41-50 سنة، ونسبة (11.3%) أعمارهم 51-60 سنه، ونسبة (1.3%) أعمارهم أكثر من 60 سنة وهذا يؤشر إيجاباً على هذا البحث.

جدول رقم (2)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	دراسات مصرفية	أخري	المجموع
التكرار	70	27	25	19	9	150
النسبة %	46.7	18	16.7	12.7	6	100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة (46.7%) تخصصهم العلمي محاسبة، ونسبة (18%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، ونسبة (16.7%) تخصصهم العلمي اقتصاد، وأن نسبة (6%) لديهم تخصص علمي آخر. وهذا يؤشر إلي تخصص العاملين بالبنك في المجال المحاسبي ويدل على دراية بموضوع البحث.

جدول رقم (3)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل	دبلوم وسيط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	أخري	المجموع
التكرار	12	80	7	39	10	2	150
النسبة %	8	53.3	4.7	26	6.7	1.3	100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من الجدول (3) أن هنالك نسبة (53.3%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ونسبة (26%) مؤهلهم العلمي ماجستير، وأن نسبة (8%) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط، ونسبة (6.7%) مؤهلهم العلمي دكتوراه، ونسبة (4.7%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، ونسبة (1.3%) لديهم مؤهل علمي آخر. وهذا يؤشر إلي أن أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية تساعد في هذا البحث.

جدول رقم (4)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	مدير إداري	مراجع	مراجع داخلي	مدير مالي	محاسب	أخري	المجموع
التكرار	14	2	12	6	61	55	150
النسبة %	9.3	1.3	8	4	40.7	36.7	100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من الجدول رقم (4) أن نسبة (40.7%) مسماهم الوظيفي محاسب، ونسبة (36.7%) لديهم مسميات وظيفية مختلفة، ونسبة (9.3%) مسماهم الوظيفي مدير إداري، وأن نسبة (8%) مسماهم الوظيفي مراجع داخلي، ونسبة (4%) مسماه الوظيفي مدير مالي، وأيضاً نسبة (1.3%) مسماهم الوظيفي مراجع. وهذا يؤشر إلي التوزيع السليم للهيكل الوظيفي مما يساعد في موضوع البحث.

فرضية البحث: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات

جدول رقم (5)التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية

العبارة	أو افق بشدة		أو افق		محايد		لا أو افق		لا أو افق بشدة	
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
الأولي	53	35.3	74	49.3	22	14.7	1	0.7	-	-
الثانية	57	38.0	75	50.0	14	9.3	4	2.7	-	-
الثالثة	59	39.3	73	48.7	16	10.7	2	1.3	-	-
الرابعة	65	43.3	68	40.3	14	9.3	2	1.3	1	0.7
الخامسة	65	43.3	64	42.7	19	12.7	2	1.3	-	-
السادسة	54	36.0	78	52.0	15	10.0	3	2.0	-	-
السابعة	52	34.7	78	52.0	18	12.0	2	1.3	-	-
الثامنة	52	34.7	78	52.0	18	12.0	2	1.3	-	-
التاسعة	37	24.7	65	43.3	41	27.3	5	3.3	2	1.3
العاشرة	51	34.0	75	50.0	21	14.0	3	2.0	-	-
المجموع	**545**	**36.3**	**728**	**48.57**	**198**	**13.2**	**26**	**1.73**	**3**	**0.2**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2019م

يلاحظ من الجدول رقم (5) الآتي:

العبارة الأولى: أن نسبة (49.3%) موافقين على أن الرقابة الداخلية بالبنك تساهم فيضمان وجود أساس فعَّال لحوكمة الشركات، وأن نسبة (35.3%) موافقون بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة (14.7%)، نسبة (0.7%) غير موافقين على ذلك.

العبارة الثانية: أن نسبة (50%) موافقين على أن الإعلان عن وظيفة ومهام المراجع الداخلي على أسس عادلة يضمن استقلاليته ودقة أدائه، وأن نسبة (38%) موافقين بشدة والمحايدين يمثلون (9.3%)، وأن نسبة (2.7%) لا يوافقون على ذلك.

العبارة الثالثة: أن نسبة (48.7%) موافقون على أن يتم فحص جميع العمليات المالية بالبنك بواسطة المراجع الداخلي، وأن نسبة (39.3%) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة (10.7%)، ونسبة (1.3%) غير موافقين على ذلك.

العبارة الرابعة: أن نسبة (45.3%) موافقين على أن البنك يلتزم باللوائح الداخلية ولوائح النظام المصرفي، وأن نسبة (43.3%) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة (9.3%) ونسبة (1.3%) غير موافقين ، ونسبة (0.7%) غير موافقين بشدة على ذلك

العبارة الخامسة: أن نسبة (43.3%) موافقين بشدة على أن القيام بمراجعة قوائم البنك المالية من جهة محايدة يزيد من فعَّالية نظام الحوكمة، وأن نسبة (42.7%) موافقين والمحايدين يمثلون (12.7%)، وأن نسبة (1.3%) غير موافقين على ذلك.

العبارة السادسة: أن نسبة (52%) موافقين على أن دقة وصرامة إجراءات اعتماد المصروفات بالبنك تتم وفقاً لنظام الحوكمة بالبنك، وأن نسبة (36%) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون (10%)، وأن نسبة (2%) غير موافقين على ذلك.

العبارة السابعة: أن نسبة (52%) موافقين على أن الرقابة الداخلية توفر معلومات كافية ومتكاملة في الوقت المناسب عن كل ما يختص بأمور البنك، وأن نسبة (34.7%) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون (12%)، وأن نسبة (1.3%) غير موافقين على ذلك.

العبارة الثامنة: أن نسبة (52%) موافقين على أن توفير هيكل تنظيمي متسق مع وظائف البنك يساهم في تطوير الحوكمة، وأن نسبة (34.7%) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون (12%)، وأن نسبة (1.3%) غير موافقين على ذلك.

العبارة التاسعة: أن نسبة (43.3%) موافقين على أن نظام الرقابة الداخلية يعمل على ضمان الشفافية في جميع المعاملات الخاصة بالشركات، وأن نسبة (27.3%) محايدين، ونسبة (24.7%) غير موافقين بشدة، وأن نسبة (3.3%) غير موافقين ونسبة (1.3%) غير موافقين بشدة على ذلك.

العبارة العاشرة: أن نسبة (50%) موافقين على أن المسئولين بالبنك يقومون بتطبيق مهامهم ومسئولياتهم بفعالية وكفاءة، وأن نسبة (34%) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون (14%)، وأن نسبة (2%) غير موافقين على ذلك.

مما تقدم من عبارات الفرضية يتضح للباحثين أن معظم المبعوثين يوافقون على عبارات الفرضية بتكرار (1.273) أي بنسبة (84.86%) مقارنة بغير الموافقين الذين بلغت تكراراتهم (29) أي بنسبة (1.94%) بينما كانت تكرارات المحايدين (198) بنسبة (13.2%).

وبما أن غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة يدل ذلك على إثبات صحة الفرضية

الإحصاء الوصفي واختبار الفرضية

جدول رقم (6)نتائج الإحصاء الوصفي واختبار مربع كاي لعبارات الفرضية

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرضية	
			كاي2	ق. احتمالية
الأولي	14.9	0.702	83.867	0.000
الثانية	4.23	0.727	92.293	0.000
الثالثة	4.26	0.699	91.867	0.000
الرابعة	4.29	0.747	151.667	0.000
الخامسة	4.28	0.734	81.627	0.000
السادسة	4.22	0.703	96.240	0.000
السابعة	4.20	0.695	93.093	0.000
الثامنة	4.20	0.695	93.093	0.000
التاسعة	3.87	0.872	93.467	0.000
العاشرة	4.16	0.733	81.360	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2019م

يلاحظ من الجدول رقم (6) الآتي:

إن جميع عبارات الفرضية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي والانحراف المعياري لها أقل من الواحد الصحيح ويدل ذلك على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

إن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية. ويتضح من ذلك أن الفرضية والتي نصت على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات**(قد تحققت)**

الخاتمة

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحثان للنتائج التالية:

1. إن نظام الرقابة الداخلية المطبق ساهم في ضمان الحوكمة الفعالة ويوفر معلومات كافية وعادلة ومتكاملة.
2. إن نظام الرقابة الداخلية المطبق يوفر مخططاً تنظيمياً يتوافق مع وظائف البنك.
3. إن النظام المحاسبي يتصف بالدقة وصرامة إجراءات اعتماد المصروفات.
4. نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك يعمل على ضمان الشفافية في جميع المعاملات.
5. أن المسئولين بالبنك يقومون بتطبيق مهامهم ومسئولياتهم بفعالية وكفاءة.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. إصدار دليل لمعايير حوكمة الشركات وإلزام البنوك السودانية وشركات المساهمة العامة ومكاتب المراجعة للعمل بها.
2. تفعيل المحددات الداخلية للحوكمة وتشير للقواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات.
3. العمل على مراجعة نظام الرقابة الداخلية بصورة مستمرة لمواكبة التطورات والمنافسة في سوق العمل.
4. تدريب العاملين بالبنك لضمان جودة العمل.

ثالثاً: المراجع والمصادر

1. أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م).

2. إدريس عبد السلام شتيوي، المراجعة المعايير والإجراءات ،(بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر، 1990م)

3. إمام حامد آل خليفة، التدقيق الداخلي وتفعيل مبادئ الحوكمة في التشريع الضريبي المصري،(القاهرة: المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 2005م).

4. بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، (القاهرة: وزارة الاستثمار- مركز المديرين المصري، 2009م).

5. جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، (واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية،2003م).

6. حسن عامر، نظرية المحاسبة الحكومية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1990م).

7. حسين عبد العال، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2004م)

8. خالد أمين، علم تدقيق الحسابات من الناحية العملية، (عمان: دار النشر، 1992م).

9.خلف الله عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار الوراق للنشر، 2006م).

10. سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، (واشنطون: غرفة التجارة الأمريكية، مركز المشروعات الدولية الخاصة،2001م).

11. سعيد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2004م).

12. شوقي حسين عبد الله ، أصول الإدارة ، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1981م).

13. شيرين مأمون سيد أحمد، الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2017م).

14. عبد الماجد عبد الله حسن، مبادئ المراجعة، (أم درمان: د ن ، 2002م).

15. عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، (العين: دار الكتاب الجامعي، 2014م).

16. عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2008م).

17. عصام الدين محمد متولي، المراجعة1، (الخرطوم: دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة والنشر، 2006م).

18. علي الذنيبات ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، (عمان: المكتبة الوطنية ، 2010م).

19. عيد عباد مناور الرشيدي، تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، (عمان: جامعة الشرق الأوسط– كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير منشوره في المحاسبة،2010م).

20. عيسي عبد الرحيم أوشي، الرقابة والمراجعة الداخلية ودورها في رفع الكفاءة والفاعلية في القطاع المصرفي، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية– كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، ، 2008م).

21. كمال أحمد يوسف، أساسيات المراجعة، (الخرطوم: د ن ،2013م).

22. مصطفى حسن بسيوني، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، (القاهرة: المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، سبتمبر 2005م).

23. مصطفى محمود أبوبكر، المتطلبات التنظيمية والإدارية لتوفير مقومات التطبيق الفعال للحوكمة، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الخامس، حوكمة الشركات، 8-10 ديسمبر 2005م).

24. نعيم سابا خور، الحاكمية المؤسسية ودور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة، (عمان: مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الأردنيين، العدد22، دت).

25. Mosley Leon, Megginson, Management Concepts Applications, Publishers 3rd, (New York: Harper Row, 1998)